

المادة ٢١

بدء نفاذ الاتفاق

(أ) يبدأ نفاذ هذا الاتفاق بمجرد إقراره من قِبل الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمر العام للمنظمة .

(ب) دون الإخلال بحكم الفقرة (أ) من هذه المادة ، يطبق هذا الاتفاق مؤقتاً حينما يعتمد من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بتفويض من الجمعية العامة ، ومن مجلس التنمية الصناعية للمنظمة ، بتفويض من المؤتمر العام للمنظمة .

١٨١/٤٠ - مشاكل الأغذية والزراعة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد والواردين في قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وإلى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الوارد في قرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، وإلى القرار ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وإلى الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث الواردة في مرفق قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

وإذ تؤكد من جديد الإعلان العالمي لاستئصال الجوع وسوء التغذية الذي اعتمدته مؤتمر الأغذية العالمي (٢٣) ، وإلى برنامج العمل الذي اعتمدته المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (٢٤) ،

وإذ تشدد على الحاجة الملحة إلى إبقاء قضايا الأغذية في محور الاهتمام العالمي ،

وإذ تشدد أيضاً على الحاجة العاجلة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات ذات عزم في إطار جهوده الإنمائية من أجل القضاء - ضمن جملة أمور - على الفقر والجوع وسوء التغذية ووفيات الأطفال ،

(ج) توافق المنظمة على أن تأخذ ، على قدر ما يكون ذلك عملياً ومناسباً ، بما توصي به الأمم المتحدة من الممارسات والتأجج الموحدة .

(د) تتم الموافقة على الترتيبات التي تعقد بين الأمم المتحدة والمنظمة في المجال المالي ومجال الميزانية ، وذلك وفقاً للصك التأسيسي لكل منهما .

(هـ) يتشاور المدير العام للمنظمة مع الأمين العام للأمم المتحدة عند إعداد ميزانية المنظمة ، بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن عملياً من التآكل في طرق عرض ميزانيات الأمم المتحدة والوكالات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، على وجه يسمح بتوفير أساس للمقارنة بين مختلف الميزانيات .

(ز) توافق المنظمة على أن تحيل ميزانياتها المقترحة إلى الأمم المتحدة ، في موعد لا يتجاوز موعد إرسال الميزانيات المذكورة إلى أعضاء المنظمة ، لتمكين الجمعية العامة للأمم المتحدة من النظر فيها وتقديم توصيات بشأنها ، وفقاً للفقرة ٣ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة .

(ح) يحق لممثل المنظمة أن يشاركوا في أي وقت ، ودون تصويت ، في مداولات الجمعية العامة أو أي لجنة تنشئها ، وذلك عند النظر في ميزانية المنظمة أو في مسائل إدارية أو مالية عامة تمس المنظمة .

المادة ١٨

وثائق السفر الصادرة عن الأمم المتحدة

يحق لموظفي المنظمة الرسميين ، طبقاً لما يعقده الأمين العام للأمم المتحدة من اتفاقات خاصة مع المدير العام للمنظمة ، استخدام وثائق السفر التي تصدرها الأمم المتحدة .

المادة ١٩

تنفيذ الاتفاق

للأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام للمنظمة أن يعقدا ، من أجل تنفيذ هذا الاتفاق ، ما يعد مستصوباً من الاتفاقات التكميلية .

المادة ٢٠

التعديل والتنقيح

يجوز تعديل هذا الاتفاق أو تنقيحه بالاتفاق بين الأمم المتحدة والمنظمة ؛ وأي تعديل أو تنقيح من هذا القبيل يتفق عليه بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ومجلس التنمية الصناعية للمنظمة يبدأ نفاذه بمجرد إقراره من الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمر العام للمنظمة .

(٢٣) تقرير مؤتمر الأغذية العالمي ، روما ، ٥ - ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 3 A. 75. II. A.) ، الفصل الأول .
(٢٤) انظر : منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، تقرير المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ، ١٢ - ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ (WCARRD/REP) الجزء الأول .

٤ - تؤكد أن الغذاء يمثل عنصراً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعالم ، ولذلك ينبغي لجميع الحكومات أن توليه أعلى أولوية عندما تجد الإغراب عن إخلاصها لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة وللالتزام المأخوذ في مؤتمر الأغذية العالمي بالقضاء على الجوع وسوء التغذية :

٥ - تؤكد من جديد أنه ينبغي اتخاذ تدابير عاجلة لزيادة إنتاج الأغذية ، فهذه الزيادة هي أحد أهم العناصر في تلبية الاحتياجات الغذائية للبلدان النامية : وأنه ينبغي ، في هذا الصدد ، مواصلة الجهود المستمرة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية : كما ينبغي أن تؤدي الاستراتيجيات والمخطط والبرامج الغذائية الوطنية للبلدان النامية دوراً رئيسياً في عملية تقرير الأولويات وفي تنسيق التمويل الوطني والدولي وفي تطبيق التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية من أجل تعزيز إنتاج الأغذية وزيادة الاعتماد الوطني على الذات في البلدان النامية :

٦ - ترحب بالجهود الإيجابية للبلدان النامية من أجل تنمية إنتاجها الغذائي والزراعي وتدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الفعال لهذه الجهود :

٧ - تؤكد على الحاجة إلى إيلاء الاهتمام على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي لتسليم الأغذية في وقت مناسب إلى المحتاجين للمساعدة ، لاسيما في البلدان الأفريقية ، وعلى ضرورة مساعدة البلدان المتلقية في تنمية وتعزيز طاقاتها السوقية وطاقات النقل والطاقات الإدارية لديها ، فضلاً عن شبكات التوزيع الداخلية ، وأن تعمل برامج المعونة الغذائية الطارئة ، متى أمكن ، على الحصول على الإمدادات من داخل المنطقة :

٨ - تدعو المجتمع الدولي إلى أن يوفر ، بأقصى درجة من الاستعجال ، المدخلات السوقية الزراعية للبلدان الأفريقية التي أضربت من الجفاف والمجاعة ، وأن يوفي باحتياجات المعونة التي لم يتم الوفاء بها لهذه البلدان :

٩ - تلاحظ مع بالغ القلق الهبوط الكبير في أسعار الأسواق الدولية للسلع الزراعية الأساسية خلال السنوات الخمس الأخيرة ، الذي ترك ، باقترانه مع التدهور في معدلات التبادل التجاري بالنسبة للبلدان المصدرة لهذه السلع ، أثراً خطيراً بصفة خاصة على البلدان النامية ، وتدعو في هذا الصدد إلى اتخاذ تدابير مناسبة للتغلب على قيود العملات الأجنبية ، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تنويع وزيادة حصيلة الصادرات ، وإلى بذل جهود متواصلة لعقد اتفاقات وترتيبات فيما يتعلق بالسلع ، حسب الاقتضاء ، لاسيما في إطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ،

وإذ تؤكد من جديد الإعلان المتعلق بالحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤^(٢٥) .

وإذ تؤكد من جديد أن النظر في مشاكل الأغذية والزراعة في البلدان النامية ينبغي أن يكون على نحو شامل وفي أبعادها المختلفة ، ومن منظورها الفوري والقصر الأجل والطويل الأجل ،

وإذ تؤكد الحاجة الملحة إلى تقديم الدعم الدولي المتواصل لجهود البلدان الأفريقية في إنعاش قطاع الأغذية والزراعة لديها وتنميته على المدى الطويل ،

وإذ تؤكد من جديد أن الحق في الحصول على الغذاء هو حق من حقوق الإنسانية العالمية ينبغي أن يكفل لجميع البشر ، وتؤمن ، في هذا الصدد ، بالمبدأ العام القائل بأنه ينبغي عدم استخدام الأغذية كأداة للضغط السياسي ،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً أن صون السلم والأمن وتعزيز التعاون الدولي في الأغذية والزراعة أمران هامان لتحسين الأحوال الاقتصادية وزيادة الأمن الغذائي ،

١ - تعيد تأكيد قراراتها ١٥٨/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ و ١٦٦/٣٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٤/٥٤ المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، وكذلك جميع القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالأغذية والزراعة ، وتدعو إلى تنفيذها الفوري والفعال :

٢ - ترحب بالاستنتاجات والتوصيات الواردة ، بصيغتها المعتمدة ، في تقرير مجلس الأغذية العالمي عن أعمال دورته الحادية عشرة المعقودة في باريس في الفترة من ١٠ إلى ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥^(٢٦) :

٣ - ترحب أيضاً بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير السنوي العاشر للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التابعة لبرنامج الأغذية العالمي^(٢٧) وفي تقرير اللجنة عن دورتها التاسعة عشرة^(٢٨) :

(٢٥) القرار ٢٩/٣٩ ، المرفق .

(٢٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الأربعون ، الملحق رقم ١٩ (A/40/19) ، الجزء الأول .

(٢٧) انظر E/1985/110 ، صدر التقرير السنوي بوصفه الوثيقة

WFP/CFA. 19/21

(٢٨) انظر : برنامج الأغذية العالمي ، تقرير الدورة التاسعة عشرة للجنة

سياسات المعونة الغذائية وبرامجها ، روما ، ٢٠ - ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥

(WFP/CFA. 19/22)

العمل بالنسبة للتجارة في مجال الزراعة تراعى فيها اهتمامات جميع البلدان النامية ، بما في ذلك الوصول إلى الأسواق على نحو أوسع وأيسر قابلية للتنبؤ به ؛

١٦ - تبحث جميع البلدان على أن تبدي الإرادة السياسية اللازمة وذلك بالامتناع عن إقامة عقبات أمام الواردات الزراعية ، خاصة تلك القادمة من البلدان النامية ، وأن تسعى جميع البلدان المصدرة وخاصة البلدان المتقدمة النمو جاهدة للحد من تقديم إعانات للصادرات وما يماثل ذلك من ممارسات قد تعرقل التجارة ، وخاصة تجارة البلدان النامية ؛

١٧ - تلاحظ مع الارتياح الفقرة ٢ (هـ) من قرار مجلس التجارة والتنمية ٢٨٦ (د - ٢٨) المؤرخ في ٦ نيسان/أبريل ١٩٨٤^(٣٠) الذي قرر فيه المجلس أنه ، في الاستعراض السنوي للمشاكل الهامة والتكيف الهيكلي ، ينبغي إيلاء الاهتمام لتعزيز مشاركة البلدان النامية في إنتاج وتجارة القطاع الزراعي - الصناعي ، وفي هذا الصدد أيضاً ، الفقرة (ز) من مقرر المجلس ٣١٠ (د - ٣٠) المؤرخ في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٥^(٣١) الذي أوصى فيه المجلس أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأن تولي اهتماماً خاصاً لهذه المسألة لدى إعدادها للوثائق اللازمة للاستعراض السنوي للمهاتمة والتكيف الهيكلي الذي سيقوم به مجلس التجارة والتنمية في دورته الثانية والثلاثين ، وأن تولي اهتماماً خاصاً كذلك للمصاعب التي تواجهها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً ؛

١٨ - تعترف بالمساهمة الهامة للمرأة وإمكانياتها في مجال تنمية القطاعات الغذائية والزراعية وبضرورة حصولها على مكافأة كافية مقابل مساهمتها في هذه القطاعات ، وتحت الحكومات على ضمان وتعزيز مشاركتها في وضع وتنفيذ السياسات والخطط والمشاريع الوطنية في مجال الأغذية والزراعة ؛

١٩ - تدرك أهمية تنفيذ تدابير الوقاية من المجاعة ، وترحب في هذا الصدد بزيادة أنشطة النظام الشامل للمعلومات والتحذير المبكر في مجال الأغذية والزراعة التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، وبالاقتراحات الرامية إلى تعزيز أنشطة هذا النظام ، وتؤكد أهمية إقامة وتحسين أنظمة وطنية وإقليمية للتحذير المبكر ؛

وتوافق على مواصلة الجهود بغية تحسين فعالية المشاريع المناسبة لتثبيت حصيلة الصادرات والسعي لعقد اتفاق بشأن التعاون بقدر أكبر من الفعالية في السياسة الدولية للسلع الأساسية ، ولا سيما عن طريق إنفاذ الاتفاق المتعلق بإنشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية في وقت مبكر^(٣٢) ؛

١٠ - تؤكد أن نجاح البلدان النامية في جهودها لحل مشاكلها في مجال الأغذية والزراعة يتطلب ، كعنصر رئيسي ، نمواً اقتصادياً يواجه حالياً عراقيل خطيرة تتمثل ، في جملة أمور ، في عبه الدين الخارجي ؛ ووفقاً لتوصيات مجلس الأغذية العالمي في دورته الوزارية الحادية عشرة ، ينبغي لبرامج التسوية الرامية إلى حل مشاكل الدين أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الغذائية والاجتماعية للبلدان النامية على أساس مستمر وطويل الأمد ؛

١١ - تؤكد على ضرورة مواصلة وتكثيف الدعم المقدم إلى البرامج والسياسات الرامية إلى زيادة إنتاج الأغذية والإنتاج الزراعي ورفع مستويات التغذية في البلدان النامية ، ولا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نمواً ، وتبحث ، في هذا الصدد ، المجتمع الدولي ، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو ، على اتخاذ تدابير ذات عزم ، دعماً لجهود البلدان النامية ، لزيادة تدفق الموارد ، وخصوصاً التدفقات التيسيرية ، وذلك بوسائل ، في جملتها ، زيادة ما تقدمه من تبرعات للوكالات المتعددة الأطراف ؛

١٢ - تدعو الأطراف المعنية إلى أن تنجز بسرعة المفاوضات المتعلقة بالتغذية الثانية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في ضوء الاتفاق العام الذي تحقق في الجلسة السابعة للمشاورات المتعلقة بالتغذية ؛

١٣ - تبحث البلدان المتقدمة النمو على أن توفر للمؤسسة الإنمائية الدولية الموارد المالية اللازمة بما فيها ، في جملة أمور ، التمويل التكميلي لتمكينها من تغطية أي نقص لديها ولزيادة ما تقدمه من مساعدة إلى البلدان النامية ، وخاصة في تنمية الأغذية والزراعة ؛

١٤ - توصي بأن يواصل المجلس الدولي للقمح استطلاع إمكانيات زيادة إجمالي الارتباطات الدنيا بموجب اتفاقية المعونة الغذائية إلى ١٠ ملايين طن ؛

١٥ - توصي بأن تواصل لجنة التجارة في مجال الزراعة التابعة لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة « غات ») ، في حدود ولايتها ، التعجيل إلى أقصى درجة ممكنة بإحراز تقدم نحو قواعد ونظم سلوكية أشد فعالية في

(٣٠) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/39/15) ، المجلد الأول ، الجزء الأول ، الفرع الثاني - ألف .

(٣١) المرجع نفسه ، الدورة الأربعون ، الملحق رقم ١٥ (A/40/15) ، المجلد الأول ، الجزء الأول ، الفرع الثاني - باء .

(٣٢) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 8 D. II. 81. A .

(د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، التي وضعت أسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢٠٤/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، المتعلق باستعراض تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ١٦٣/٣٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، الذي قررت فيه إنشاء لجنة مخصصة جامعة لاستعراض تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ،

١ - تحيط علماً بتقرير اللجنة المخصصة الجامعة لاستعراض تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية^(٣٤) ؛

٢ - تحث جميع الدول على إجراء مزيد من الدراسة لتنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، مسهمة بذلك في إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛

٣ - ترجو من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٩ ، تقريراً شاملاً وتحليلياً ، بغية ضمان النظر بصورة منهجية وشاملة في تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وفقاً لما تنص عليه أحكام المادة ٣٤ من الميثاق ؛

٤ - تدعو أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة إلى أن تقوم ، كل في مجال عملها ، بتسهيل تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

الجلسة العامة ١١٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

١٨٣/٤٠ - إجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية
إن الجمعية العامة ،

إذ تكرر تأكيد الإجراءات المحددة التي تتصل بالحاجات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية ، المنصوص عليها في

٢٠ - تعرب عن التقدير للتدابير التي اتخذها برنامج الأغذية العالمي لضمان تسليم المعونة الغذائية على وجه السرعة وفي وقت مناسب ، ولوضع نظام للمعلومات من أجل القيام بنشر كافة المعلومات ذات الصلة بالمعونة الغذائية على نحو منظم لتسهيل التخطيط والتنسيق التنفيذي ؛

٢١ - تحث مجتمع المانحين على تقديم الدعم المالي اللازم لتنفيذ برامج العمل المعتمدة من المؤتمر العالمي المعني بإدارة مصادد الأسماك وتنميتها التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة^(٣٢) ؛

٢٢ - تحث مجلس الأغذية العالمي ، في إطار ولايته ، على أن يعيى جهوده ويزيد منها في نضاله للتغلب على الجوع ومواصلة استعراض مشاكل وقضايا السياسة الرئيسية وتقديم تقارير عنها ، وأن يواصل القيام بدور جهاز للتنسيق في مجال الأغذية ومسائل السياسة الأخرى المتعلقة بذلك في داخل منظومة الأمم المتحدة ، ويلاحظ في هذا الصدد أن المجلس عالج في تقريره إلى الجمعية العامة^(٣٣) مسألة تعزيز فعاليته وغيرها من المسائل المتصلة ، ويعرب عن أمله في أن تتخذ التدابير اللازمة حسب الاقتضاء ، في هذا الصدد ؛

٢٣ - تشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي من أجل النهوض بالأمن الغذائي وتنمية الزراعة في البلدان النامية ، ويطلب ، في هذا السياق ، إلى الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة أن تعتمد على سبيل الأولوية إلى دعم التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة .

الجلسة العامة ١١٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

١٨٢/٤٠ - ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١

(٣٢) انظر : منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، تقرير المؤتمر العالمي المعني بإدارة مصادد الأسماك وتنميتها التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، روما ، ٢٧ حزيران/يونيه - ٦ تموز/يوليه ١٩٨٤ (روما - ١٩٨٤) .
(٣٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الأربعون ، الملحق رقم ١٩ (A/40:19) .

(٣٤) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٥٢ (A/40:52) .